مانعتهما وبهذا التقدير يعلم ما ان الشق الذي قبل او في تعليل الشرح بالنظر
لمانعة الجمع والشق الذي بعد او بالنظر لمانعة الخلو وان او مانعة خلو
فتجوز الجمع ويكون اجتماع الشقين تعليلا لمانعتهما لا نقصال طرفيها
اي اقترانهما صدقا ومعية اي من جهة المعية للتحقق والمصاحبة ومعني
الاتصال من جهة الصدق انه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر ومعني
الاتصال من جهة المعية اجتماعهما وتصاحبهما وعدم التنافي بينهما
وذكر الاتصال معية بعد ذكر الاتصال صدقا من ذكر اللازم بعد الملزوم
وانما فسر الصدق بالتحقق لان الصدق في القضايا بمعني التحقق كما انه
في المفردات بمعني الحمل ومثلها بالجر عطفا على شرطية وانث
خبر بانه لا ضرورة الي زيادة مثلهما من حيث المعني لان المماثلة في
الربط المذكور في قولنا متحققة من جمل الحقيقة المنفصلة كذا في حاشية شيخنا العدوي وفي قولنا الصغير له والمصل لان بعض
المعقول معقوله وبعضه معقول المعرا والتشر فقط باعتبار انه اقرما المعم
فاندفع ما قيل هنا الي ان تسميتها شرطية تجوز اي في الاصطلاح و
هذا لا يناسب ما قدمه من تعريف الشرطية بما يعم المتصلة والمنفصلة
وحمل التعليق فيهما على ما يصلح لهما لان تعريف الشئ انما يكون بما يحمل
افراده الحقيقية فقط ولهذا قال في الشرح الكبير لكن على هذا
لا يصح ادخالها في تعريف الشرطية لان تعريف الشئ لا يكون
شاملا لافراده المجازية باعتبار الربط اي بسبب اعتبار الربط
يعني ان علاقة التجوز المشابهة في الربط كما صرح به في الكبير
او هي حقيقة اصطلاحية هذا هو المناسب لما مر من ادخالها في
التعريف ولم تكن لغوية لان الظاهر ان الشرط عند اللغويين توقف
شئ على شئ صراحة لوجود الاتصال فيهما قال السعد في شرح
الشمسية اعلم انه ليس كل ما استعمل فيه اداة الاتصال يجب ان
يكون احد المنفصلات الثلاث فقد قال في الاشارات وقد تكون
لغير الحقيقي اصناف اخر غير مانعة الجمع ومانعة الخلو نحو انت
اما زيد او اما عمرو والعالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس

ذكره العفيفي والشارح في كبيره فيما ياتي مع مناقشة اليوسي في المثال
الاول فانظره مثلا اشارة الي ان اداة الانفصال لا تنحصر في
اما بل مثلها تارة واو ونحوهما عدم الاجتماع في الصدق هذا
في المنفصلة مانعة الجمع وقوله او في الكذب في مانعة الخلو
وقوله او فيهما معا في مانعتهما من المتصلة والمنفصلة قال
ابن يعقوب المشهور في الاصطلاح ان المقدم هو مدخول اداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها واما المنفصلة
فلا مقدم لها ولا تالي لان المعني لا يختلف فيها بالتقديم والتاخير
وقال في الكبير ما ملخصه ما اقتضاه كلام المصنف من تسمية جزئي
المنفصلة مقدما وتاليا هو ما صرح به بعض شراح ايساغوجي
والسيد الشريف في شرح الخونجي والقطب بل اعتبر هو بترتيبهما
الذكري وجعلها تنعكس الا انهم لا يعتبرونه لعدم فائدته وظاهر كلام السنوسي في المختصر وشرحه ان جزئيها لا يسميان مقدما
وتاليا بل صرح به الشيخ شارح على ايساغوجي وعليه فلا تنعكس
اصلا اه وفي الرتبة المتصلة لان الملزوم والمعلق عليه
ورتبة الملزوم والمعلق عليه التقدم على اللازم والمعلق وان
اخر في الذكر وان ذكرا اخرا في المنفصلة لم يقل فيهما الايضاح
نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة قال السعد والقول بوجوب
الجزء في مثل هذا انما هو باعتبار النحاة وكانه نكت على القطب حيث
اقتضى كلامه ان المقدم لا يزال مقدما في اللفظ فانه قال والقضية
الاولي من الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى مقدما
لتقدمها في الذكر وعلى ما اقتضاه كلام القطب درج ابن مرزوق في شرح
الجمل حيث قال التحقيق انه اي المقدم لا يزال مقدما في التقدير والجواب
في المعنى المراد اه هذا هو مذهب اهل التحقيق
من اصطلاح المناطقة ولا يعترض بمذهب النحاة لان مقصود المناطقة
المعاني فلا حاجة الي تقدير شئ يتم المعنى بدونه ولا سيما وهو قول

Copyright King Saud University